

له ان ياخذ الكفيل وليس للكفيل ان ياخذ الوكيل وعن محمد
كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب عند فعله
فأبى الطالب الكفيل من الكفالة قبل ان يدفعه برك الكفيل
ولا يشبه البراة بالموت لومات الكفيل كان وارثه بمنزلة
الكفيل ان دفعه الى الطالب برك وان لم يدفعه حتى مضى
الوقت لزم لوارث المال وكذلك ان مات الطالب فان
دفع الكفيل الى وارث الطالب في وقت برك والارثه مال
قال لرجل ان لم يدفع غريمك ما لك عليه ولم يقضك
حقك فهو عمى فقال المطلوب للطالب لا دفعه اليك ولا
اقضيك او قال لا شيء لك على يئزم المال الكفيل في تلك
الساعة وللطالب ان يحاصم الكفيل ويثبت المال على الاصيل
ان تجادوا وياخذ منه وفي شرح الوهبانية لابن الشيخ
لومات الكفيل بالنفس بطلت الكفالة ولومات كفيل المال
لا تهدر الكفالة ويرجع المكفول له في تركه الكفيل ولو
كان المال المكفول موحلا يحل بموت الكفيل ويؤخذ من تركته
ولا يرجع الورثة على المكفول حتى يحل الاجل وعند زفر
يرجعون في الحال ويسقط اعتبار الاجل ولومات المكفول بنفسه
تهدر الكفالة وفي السيابع ولو كفل عن رجل بالتموطة

فان

فان الكفيل يؤخذ من تركته حالاً ولا يرجع ورثته على
المكفول عنه الا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل
الدين في حقه وبقي موجلا في حق الكفيل حتى لو اختار
المكفول له متابعة الكفيل دون ورثة الاصيل يتخذ
حتى يحل الاجل وفي جامع الفتاوى ولو قال لضيفه وهو
يخاف على حماره من الذئب ان اكل الذئب حمارك فاناضاً
لك فاكله لم يضمن رجلان في السفينة ومعها متاع
كثير ثقلت السفينة فانتهوا الى مكان قليل الماء فقال احدهما
لصاحبه الق متاعك في الماء على ان يكون متاعى بينى وبينك
نصفان قال محمد هذا فاسد ويضمن لصاحبه نصف قيمة
متاعها وشرح الكفالة بالنواب التي تتوجه من
جهة السلطان من حق او باطل لانها في حكم توجه المطالبة
فوق ساير الديون والعبارة في باب الكفالة للمطالبة لانها
شرعت لالتزامها ولهذا جازت الكفالة عن الكفيل ولهذا
قلنا ان من قضى نايبة غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط
الرجوع كما لو قضى دين غيره بامر وقيل لا تجوز الكفالة
عن النواب لانها غير مضمونة على الاصيل كما لو دفع رجل
الى صبي محجور عشرة دراهم على جهة القرض فضمن انسان